

الاستقلال وقد ثبت عليه المصانف فمحلنا عليه العبارة
النسب بالمقام: وبما اشتهر بين الونام: وأوفق
بكونه معلوما من سابق الكلام: ولا يخفى عليك ان هذا
التبني شديدا اتصالا بالتبني الاول: بحيث يجازان
يكون الفصل بينهما خطأ في النظر الاول: النسبة
الثامن هذا الفعل والحرف أي كل فعل وطرف
مشارك في أنهما يدلان في الدلالة لا في دلالة أي
ليس قد اشتركا بينهما حتى يصح لان يكون مشتركا فيه
لما اقتضى العبارة مسامحة والعبارة الواضحة في الدلالة
على باعتبار كونها ثابتا للغير وذلك المصنوع في الحرف هو
تمام معنى الحرف الذي هو ملحوظ من حيث أنه حال لمعلقه
وقد عرفت تفصيلا وفي الفعل هي النسبة المأخوذة
على نحو معنى الحرف ومن هذا الوجه لا يثبت له الغير
أي لهذا المعنى على ما هو المتبادر إذ اثبات الشيء
مع ملاحظة المثبت له بالاستقلال فلا يصح اثبات
الشيء

الشيء لا هو غير ملحوظ بالاستقلال وان لم يتبع ثبوت
الشيء له والمراد بالغير غير هذا المعنى لا الغير للمدلول
على ما استفاد من الاعادة مع فإروعه غير خفي
وقد جعل العلامة الثانية في أمثلة الأيات بالاسم
الظردون الضمير فيها على أن المراد غير سابق
ولو قال لا يثبت لشيء كان أظهر والمراد تعليل الشيء
لا تعلى التعليل: لأنه يوجب إلى التكلف الغير القليل
فما يصح للغير عنها كما قال النجاة إذ يكون اللفظ مجزئا
عنه عبارة عن كون معناه مما ثبت له شيء وهذا
إجماع أحداه ان الدلالة على معنى باعتبار كونها
ثابتا للغير فجامع اثبات الغير له كافي اسم الفاعل
الدال على النسبة إلا ان يكلف ويقال الدلالة على
معنى باعتبار كونها ثابتا للغير على وجه بصير المعنى
مع غيره شيء يقتضيه الامتناع وفي اسم الفاعل
صادر مجموع الحديث والذات والنسبة بمنزلة شيء واحد